انه قسم المجاز اللغوي الى الاستعارة وغيرها والاستعارة الى
التمثيلية وغيرها مع انه مثل للتمثيلية بما هو مركب قطعا
مثل ان اكل يقدم رجلا ويؤخر اخرى واذا ابيت وصف الجملة
بالمجاز نسب وصفها بالحسنة لان كلا يوصف بالمجاز باعتبار
الاستعمال في غير الموضع له ويوصف بالحسنة باعتبار الاستعمال
في الموضع له وبان الحكم الذي يرجع اليه المجاز العقلي هو
اسناد ظاهر الى ما هو اسناد اسم الفاعل الى ضمير الاسناد
الجملة الفعلية او الاسمية الى ذلك هذا ما قيل ولا يبعد ان
يقال في الجواب ان الحصر في الاقسام الاربعة انما هو باعتبار
كون الطرفين حقيقة لغوية ومجازا لغويا وح لا اشكال في
الحصر لان المعنى اما ان كان طرفاه معا او احدهما حقيقة لغوية
او مجازا لغويا لا يخلو عن احد هذه الاقسام وانه حق ولا يرد
خروج قسم من المجاز العقلي عن هذه الاقسام وهو ما لا يوصف
طرفاه بالحسنة اللغوية ولا بالمجاز اللغوي تامل قوله
في القرآن كثير اشار الى الرد على من زعم انه لا مجاز في القرآن
اصلا وانه لا مجاز في الاسناد وبئس الحكم في شيء من الكلام
فضلا عن كلام الله تعالى قوله او عن طوله الاولى ان يقول
كيف يقول قوله اي من جهة العقل يسيرا الى ان قوله عقلا
وغايره يسير وان لم يصح كل منهما ان تكون فاعلا للاشتمال له
لكونها هاهنا لازمة لكن يكفي صلوح كل منهما للفاعلية للاشتمال
المتعدية بمعنى عد الشيء محالا لان الواجب ان يكون المسند

فاعلا اما النفس العقل المذكور نحو طاب زيد نفسا واما لمعدية
نحو امثلا الاناما فان الما لا يصح فاعلا للاشتمال بل لمعدية وهو
المثلا لانه مالي واما للازمة نحو وجرينا الارض عيونا فان العيون
منبع لا مفجر وما نحن فيه مثل امثلا الاناما قوله يعني بكونه
كذلك لا يدعي احد الخ دفع لان يقال كما يستحيل قيام
المسند بالمذكور عند المتكلم في الكلام كان اولى لان الاشتمال
عقلا لا يكون قرينة في جميع الصور والا لما توقف الحكم بمجازيته
على اشتباب الضمير على ظهور ان قابله لم يرد ظاهره قوله
اذا خلى ونفسه قيل عليه الشيء الذي اذا خلى العقل ونفسه
يعده محالا قد يكون كذلك يدعيه جماعة فلا يصح مثله قرينة
في المجاز مطلقا فلا يظهر انطباق الدليل على الدعوى فالصواب
اذا خلى وطبعه كما في بعض نسخ الشرح قوله فعرفه فاعلية اشارة
الى انه ليس المراد معرفة نفس الحقيقة اعني الاسناد الى ما
هو له كما هو ظاهر عبارة المصنف فان معناه امر ظاهر فلا
يناسب وصفها بالظهور والخفاء قوله وان فاعلية هذه الافعال
كان الاسناد الى ما عدا الفعل حتى يلزم كون الحق لي على فلان قائلا
الشاكي قال ان فاعله الفعل لله قوله وطئ ان هذا
تكلف اي الحكم بوجود فاعل حقيقي لهذه الافعال ينازع فيه في
توجيه ظنه انه لا حقا انه لا نزاع في ان الفعل لا بد له من
فاعل لكنا نقطع قطعا ان الموجود في مثل هذه الصور افعال
لازمة كالقعود والزيادة والشرور لا افعال متعدية

Copyright © King Saud University